



نظرية التكامل المجتمعي واستشراف رفع قياس أداء جامعات العالم الإسلامي  
The theory of integration community and its role in raising measure the performance  
of the universities of the Islamic world

بن داود براهيم\*

البقيرات عبدالقادر\*

الملخص:

تعد نظرية التكامل المجتمعي القاعدة الأساس في تحديد مؤشر النجاح أو الفشل لأداء الجامعات ومؤسسات التعليم الجامعي في عمومها، وأول ما دأبت عليه الجامعات ذات المؤشر المتميز في قياسات الأداء هو مدى وجود إجابة صريحة وواضحة عن أوجه الترابط بين الجامعة والمجتمع، فكلما كان الترابط متينا ومنتجا ومؤثرا كان ذلك دليلا على فاعلية الأداء الجامعي وإن كان الأمر عكس ذلك فإن التصنيف لم ولن يرق للمستوى المطلوب في أدنى ما يستوجبه واقع الحال.

ويعد رسم الأهداف أو استشراف مستقبل المؤسسة الجامعية أو قطاع التعليم العالي في عمومها أحد أبرز مقومات النجاح، فمخرجات جامعات العالم الإسلامي تشهد بذلك حركية نابعة من ضرورة مجارة المتغيرات الحاصلة ورسم الأهداف وفق قاعدة إن لم تُغير واقعتك كيفما تُريد فسيغيرك الواقع كيفما يريد غيرك.

\* أستاذ القانون الدولي - جامعة الجلفة - الجزائر.

\* أستاذ القانون الدولي - جامعة الجزائر - الجزائر.



## Abstract:

The theory of societal integration Qaeda basis in determining the success index or failure of the performance of universities and institutions of higher education in the totality, and the first thing that has been doing the universities with excellent indicator of performance measurements is the extent of an explicit and clear about the linkages between the university and the community answer, the more the bonding solid and productive and influential That was proof of the effectiveness of university performance if it were otherwise the classification is not and will not live up to the required minimum as required by the reality of the level.

The setting goals or exploring the future of the university institution or higher education sector in general in one of the main ingredients for success, effectiveness Islamic world universities attested mobility stems from the need to keep up with developments variables and setting goals according to the rule, if not change your reality as you would change you fact whatever he wants someone else.

## المقدمة:

إن نظرية التكامل المجتمعي تعد القاعدة الأساس في تحديد مؤشر النجاح أو الفشل لأداء الجامعات ومؤسسات التعليم الجامعي في عمومها، وأول ما دأبت عليه الجامعات ذات المؤشر المتميز في قياسات الأداء هو مدى وجود إجابة صريحة وواضحة عن أوجه الترابط بين الجامعة والمجتمع، فكلما كان الترابط متينا ومنتجا ومؤثرا كان ذلك دليلا على فاعلية الأداء الجامعي وإن كان الأمر عكس ذلك فإن التصنيف لم ولن يرق للمستوى المطلوب في أدنى ما يستوجبه واقع الحال نظرية التكامل المجتمعي واستشراف رفع قياس أداء جامعات العالم الإسلامي.



إن مخرجات جامعات العالم الإسلامي تشهد حركة نابغة من ضرورة مجازة المتغيرات الحاصلة وفق قاعدة إن لم تُغير واقفك كيفما تُريد فسيغيرك الواقع كيفما يريد غيرك، ومن خلال عملنا واشتغالنا في عدد من الجامعات والمشاركة في العديد من المؤتمرات الدولية بجامعات إسلامية وعربية بدءاً من جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود، جامعة طيبة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.... وجامعات الدول الأخرى بالعين والشارقة وعجمان، وجامعة الكويت وغيرها ومقارنة حركتها، بما هو مشهود لدى الجامعات العشر الأكثر تميزاً بالعالم نجد نوعاً من الحراك والخروج من النمطية السلبية في الانفتاح على الغير هذا كله بالاعتماد على نظرية التكامل المجتمعي. الأهداف: تتجلى هذه الأهداف بالوقوف عند متغيرين اثنين هما: مسببات انخفاض مقياس الأداء لدى جامعاتنا، والثاني هو تحديد مؤشرات التغير والنهوض.

المنهج المتبع: يتمثل في المنهج الوصفي التحليلي القائم على ضرورة وصف واقع الحال بغية تشخيص المشكلة والتحليل في إيجاد الحلول؛ وقد عرّف البعض المنهج الوصفي بأنه "الأسلوب المعتمد على دراسة الواقع والاهتمام بوصف الظاهرة وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فإنه يعطينا وصفاً رقمياً؛ إذ يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى" (1).

### الإطار الإصطلاحي:

تقويم الأداء: هو العملية التي من خلالها يتم إخضاع أداء المقوم "إن كان فرداً أو مؤسسة أو نظاماً" للحكم والتقدير بصورتيه الكمية والنوعية، وذلك انطلاقاً من المعنى الذي اعتمده المقوم في فهم الأداء وفي ضوء الأهداف المعتمدة، من خلال استخدام بعض المقاييس المرجعية التي تساعد على فهم وإدراك العلاقة بين مختلف العناصر الخاصة بالتقويم، وتقويم الأداء الجامعي يقوم على عملية تحليل الوضع الراهن للأداء الأكاديمي والمؤسسي للكشف عن نواحي القوة والضعف وتحديد الانحرافات وأوجه القصور المختلفة وتشخيص المشكلات التي تؤثر سلباً على هذا

1. ذوقات عبيدان وآخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه "دار الفكر، الأردن، ط8/2008م" ص 191.



الأداء، وذلك بهدف اتخاذ القرار المناسب بشأنها للارتقاء بمستوى الاداء الأكاديمي والمؤسسي وبالتالي رسالة المؤسسة بفاعلية وكفاءة<sup>(1)</sup>.

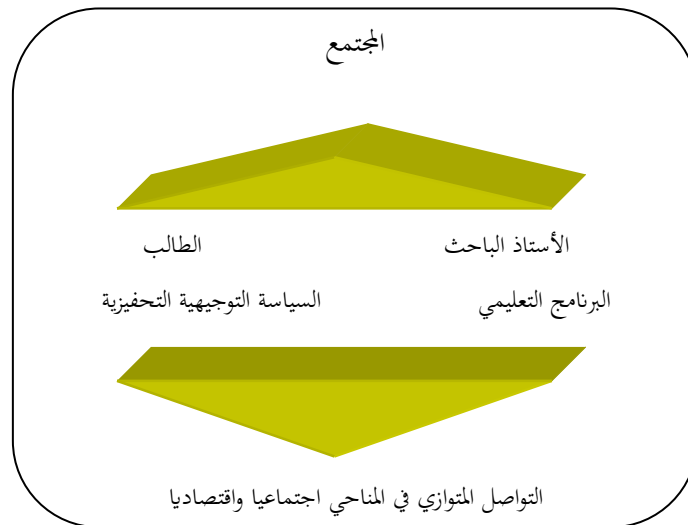
مؤشرات الأداء: هي مجموعة من المقاييس الكمية والنوعية التي تستخدم لتتبع الأداء بمرور الوقت للإستدلال على مدى تلبية لمستويات الأداء المتفق عليها وهي تعتبر نقاط الفحص التي تراقب التقدم نحو تحقيق المعايير<sup>(2)</sup>.

### أولاً: واقع جامعات العالم الإسلامي بين الاعتناق والانعتاق:

يعد التدريس الجامعي أنموذجاً من نماذج التعليم والتلقين والتدريب المعرفي في تحصيل المدركات العلمية وتطبيقها التطبيق الفعّال والمثمر، ويعد العاملون بالمؤسسات التعليمية الجامعية وبمراكز البحوث المتخصصة من النخب التي ينبغي أن تكون ضمن المثلث التحصيلي المعرفي المرتبط بثلاث نقاط ارتكاز متمثلة في الأستاذ الباحث، الطالب، والمجتمع، وسيكون بمقابل ذلك وكإسقاط شاقولي له مثلث آخر يتمثل في البرنامج التعليمي، السياسة التوجيهية التحفيزية، التواصل المتوازي في المناحي الاقتصادية والاجتماعية التطبيقية. أنظر: {شكل 01}.

1. اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية، دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الإتحاد، عمان ، 2008م، ص 6.

2. اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية، دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الإتحاد، عمان ، 2008م، ص 7.



ويعد الأستاذ الحلقة الفاعلة في كل ذلك وهو المحرك للمولدات الطاقوية الأخرى، ولن يتحقق ذلك إلا بالتححرر في رسم الأهداف العلمية العملية الدقيقة والسعي لتحقيق هذه الأهداف، والخروج عن النمطية السلبية في الأداء التعليمي الجامعي المعتمد على سياسة التلقين والإملاء والبرامج التقليدية<sup>(1)</sup>؛ سواء كان ذلك في العلوم التجريبية أو العلوم الإنسانية، وتعد العلوم الإنسانية والاجتماعية أكثر أهمية وفاعلية إذا اقترن ذلك بالتميز في الأداء<sup>(2)</sup>، لأن

1. بن داود براهيم، النمطية السلبية لكليات العلوم الاجتماعية والإنسانية بالعالم الإسلامي وآليات التطوير، مداخلة بالمؤتمر الدولي الأول لمركز البحوث والاستشارات الاجتماعية، لندن، 28-30 ماي 2012م.

2. يقوم العلم على التجديد والإبداع والإخلاص في آن واحد، وبالاطلاع على ما يعيشه العالم العربي والإسلامي نجد نوعا من الفتور واللامبالاة التلقائية أحيانا والمتعمدة أحيانا أخرى، والأدهى من ذلك أن نجد هذا الفتور وتلك المبالاة في أوساط جامعاتنا ومؤسساتنا التعليمية التي من المفروض هي المعوّل عليها في قيادة وقيادة المجتمع نحو جادة الصواب؛ وإذا ما أردنا الحديث عن المعاهد والكلليات المتخصصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية نجدنا في الغالب تميل إلى النمطية السلبية في الإلقاء والإملاء، وكل السبل التقليدية للتلقين العلمي، مع أن المفروض أن هذه العلوم أولى وأهم من العلوم التطبيقية والدقيقة لأن العلوم الاجتماعية والإنسانية هي التي تجعل من الفرد إنسانا واعيا مبدعا ومفكرا، بحسب مدى مسؤوليته إزاء مجتمعه وأمنته.



العلوم الإنسانية تهتم بصناعة الإنسان ومهندسة العقل، أما العلوم التقنية فهي تهتم بالآلة أكثر من اهتمامها بالإنسان<sup>(1)</sup>، ولكن في الأخير تعد العلوم كلها متكاملة ومترابطة.

ثم إن الأداء الذي نتكلم عنه في المؤسسات التعليمية بمجتمعاتنا يعاني من معوقات عديدة أهمها<sup>(2)</sup>:

- إشكالية الاعتناق بدل الإنعتاق والافتناع "إشكالية التحرر لدى الأستاذ والطالب".
- إشكالية العشائرية، واستخدام العاطفة في العلم بدل العقل.
- إشكالية التمويل المتضائل، والسيئ للمؤسسات التعليمية الجامعية.
- إشكالية الانغلاق وعدم الانفتاح على الآخر أي الانعزالية عن المحيط الخارجي.

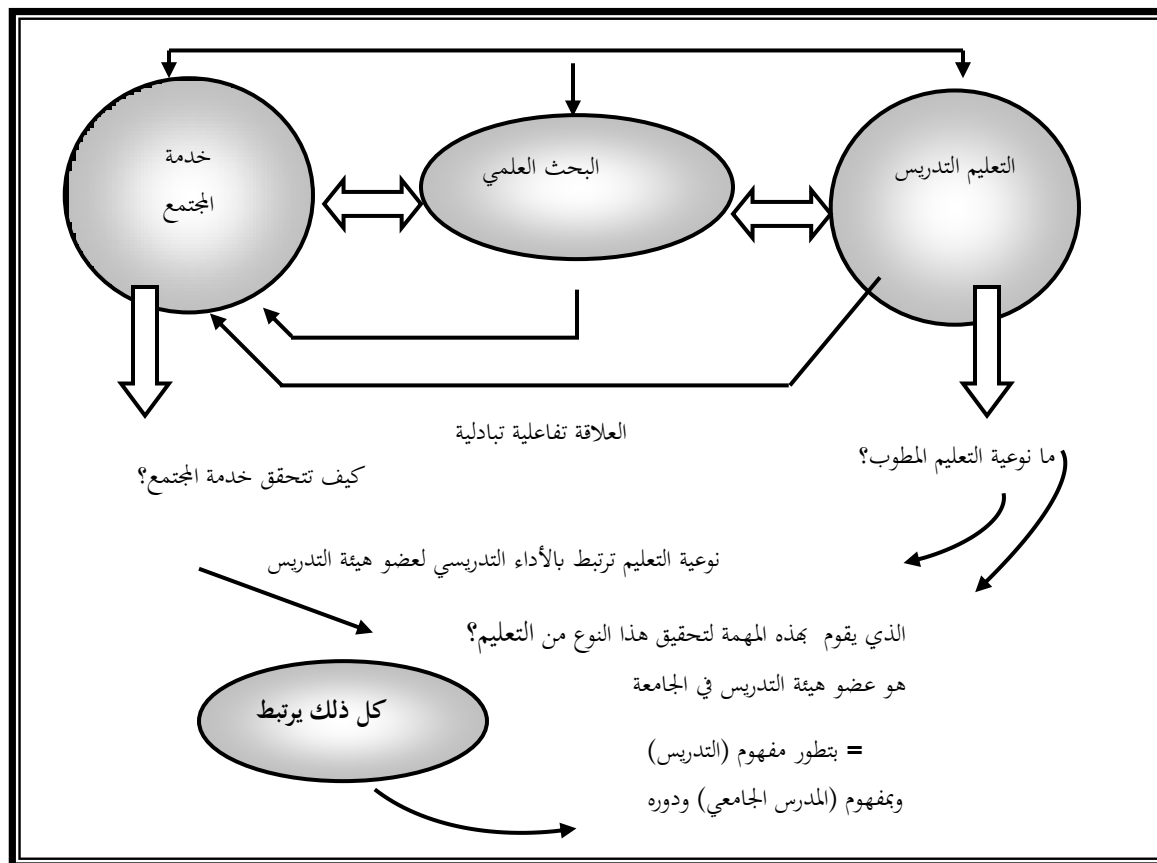
1. لا زالت كليات العلوم التطبيقية والتقنية بالبلدان العربية عموماً تُدرس الدارة الكهربائية السالبة والموجبة وكيفية فتح وغلق التيار الكهربائي، حيث لا زلنا ضمن النمطية السلبية التي تفرض علينا الاستهلاك التقني والإلكتروني، والأدهى والأمر أن يطال هذا الركود كليات وجامعات العلوم الاجتماعية والإنسانية، التي ترتبط بالفكر والعقل والشعور بالانتماء، لأن الابتكار والاختراع يحتاج إلى الفكر وفلسفة واضحة تنتشل صاحبها من غياهب الركود إلى جلاء البحث العلمي المتأصل.
2. هنالك دعامتان إذا ما تم استيعابهما حتماً سنخرج من دائرة الركود إلى دائرة الحراك العلمي الخلاق، هاتان الدعامتان هما السبب في كل نفضة، ولا يُمنح وصف النهضة أو النهوض إلا لمن كان نائماً أو قابعا في مكانه؛ تتمثل الدعامة الأولى في حل المركب "لماذا" والثانية في استطلاع الجزأ "كيف". والمقصود من ذلك أن نصل إلى الهدف المنشود وهو لماذا نحن متخلفون، هل هو القدر المحتوم، أم أننا وُلدنا لنكون هكذا، وهل جامعاتنا وكلياتنا التي من المفروض أنها تضم النخب العلمية المتعلمة، وهي التي تقود، ويُدرِك كلنا أنه في اللغة العربية يكون الفاعل مرفوعاً، والمفعول به منصوباً، لكن هذه القاعدة لا تجد سبيلاً لها في جامعات وكليات العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث أضحت هذه الأخيرة مفعولاً به منتكساً وليس منتصباً، حتى وإن كانت في بعض الومضات فاعلاً، لكنها لن تكون فاعلاً مرفوعاً؛ المتغير الثاني كيف يتم تجاوز هذه المحنة التي هي أشد من المغناطيس الذي يَشُدُّ إليه كل ما هو معدني، لكن إذا كانت الحركة أقوى ستتولد القوى الحرارية أو الكهربائية الخلاقة التي تؤدي لاشتعال الأضواء أو دوران محرك مواسير المياه، أو على الأقل أن تكون هنالك حركة، وعقيدتنا في التغيير أن يكون مُنطلق التغيير نحن قال عز وجل "إن الله لا يُغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" سورة الرعد، الآية 113".



- إشكالية الاستصغار الداخلي للمبادرات الفردية الرائدة.

ومن كل هذه الإشكالات التي تعاني منها المؤسسة الجامعية بالدول العربية نجد أنها لن تصل إلى أي مستوى من التفوق والنبوغ والتصنيف المحترم، سيما ما تعلق بمخرجاتها وشراكاتها المجتمعية، هذا ما يجعل المسألة أكثر تأزماً، ولكن لن يبقى هذا مدعاة للتشاؤم المطلق الذي يجعلنا ندور في حلقة مفرغة أو ما سميت بدائرة الرداءة المكتسبة<sup>(1)</sup>.

{شكل 02} مهام الجامعات في العالم تنحصر بـ<sup>(2)</sup>:



1. عبد الرزاق شنين الجنابي، تقويم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة وانعكاساته في جودة التعليم العالي، بحث مقدم إلى مؤتمر الجودة في جامعة الكوفة كلية التربية للبنات - جامعة الكوفة، تشرين الثاني؛ 2009م.
2. عبد الرزاق شنين، محاضرات في موقع مركز تطوير التدريس والتدريب الجامعي - العام الجامعي 2009م، جامعة الكوفة، العراق.



إن التجربة التي أقامتها العديد من الجامعات الكبرى في العالم والرائدة علميا وعمليا انطلقت من أهداف مرتسمة قبل سنوات، ويتم من خلالها التحرر الفكري وفق ثوابت معينة، وبالزيارة التي قادتنا للعديد من هذه الجامعات تجعل التوافق -فطريا- بين الإدارة الجامعية والأستاذ والطالب، من جهة والمجتمع من جهة ثانية، ولا وجود لعقد النقص من شخص لآخر، ولا وجود للنظرة المعادية بين هؤلاء الشركاء فكلُّ يُكَمِّل الآخر وكرة التنس إن قذفها بحدة فسترجع له بذات القوة التي قذفها بها والعكس صحيح.

إن البرامج التعليمية ومستويات الإنتاج العلمي لا تنفك عن المقتضيات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية والثقافية للمجتمع، والأصل أن الجامعة هي من تكون لها درجة التأثير الأقوى بحكم ما تضمه بين جنباتها من نُخب علمية واعية ومدركة لكل الحراك الذي يحيط بها أو يدور في فلكها.

### ● تشخيص لواقع الجامعات بالعالم الإسلامي:

- ضمن المرحلة البحثية الأولى قمنا بإجراء عملية مسح شامل لصيرورة الأداء الجامعي من خلال بعض نقاط الارتكاز الذي يُستدل من خلالها على درجة التفوق أو التخلف في التحصيل العلمي، وفي نفس الوقت نسب المردودية-الأداء- العلمية، لكن الملاحظ وفق هذا المسح البسيط تراءى لنا الآتي:
- التلقائية المطلقة في التعليم وفي رسم أهداف المؤسسة الجامعية من قبل كل الشركاء.
- اعتبار الأستاذ بمثابة الموظف العمومي الذي يأتي لتلقيين بدائي للمعلومة وانتظاره المستميت لأمرين اثنين أولهما الراتب الشهري وثانيهما عطلة الموسم.
- اعتبار الطالب أداة لحضانة المعلومة إلى غاية حلول موسم الامتحانات لا أكثر.





- اعتبار كل طرف للآخر بأنه في مواجهة معه وذيوعٌ للعداية العشائرية، وارتباط نسب التفوق أو الرسوب لهذه الاعترافات، وهذا ما تم رصده في العديد من الجامعات العربية.

- وجود اعتناق كلي للمقررات الدراسية وفق النمطية السلبية التي تسعى لتجميد العقل البشري للطالب. ومن كل هذا تبين بأن هذا الأداء أدى إلى ضمور مستوى الطالب والأستاذ في آن واحد، مما جعل نسبة الرسوب والتسرب ترتفع بشكل رهيب، وما أدى بالأساتذة إلى الخمول والتهاون حتى في التحضير لمحاضراتهم أو حتى في إتمامهم لأطروحات الدكتوراه المعدت، وهذا ما يجعل بالأستاذ إلى تضيق الخناق على الطالب، وانتقام الطالب على الوضع في صورة إضرابات وبعض السلوكات الأخرى التي لا يمكن لها أن تأتي من فراغ.

كما تم ملاحظة انعدام التحفيز سواء للطلاب أو للأستاذة مما يجعل المتفوق يدرك بأن تميزه ووقته الذي يصرفه في البحث والتعلم والتميز متعبة ومفسدة للعقل والبدن، مما يجعله مرة بعد أخرى يفكر في أن يكون في المستوى المتعارف عليه طالما أن أداءه وأداء غيره في درجة واحدة من منظور كل الشركاء.

ومن الأشياء المسجلة انعدام البعد الإنساني والبعد التكاملي مع محيط الجامعة؛ مما يجعل الطالب يُحس بالانعزالية وبجمود الفكر وعدم حيوية الأداء الجامعي، كل هذا تم رصده لأجل الوقوف عند مسببات ضمور الأداء الجامعي، والخروج عن النمطية السلبية في عداية النظرة للطالب والأستاذ وباقي العاملين، رغم وجود بعض العقبات المسجلة في ذلك، لأن جدية العمل في العديد من الأحيان تجلب الكثير من المشاكل، لأننا ندرك جميعاً أن الوضع السيئ وانعدام الرقابة والتسيب حقل يوائم ويلاءم الكثيرين، وهي للأسف حقيقة مرة ولكن لا بد من تأكيدها ورصدها على الأقل حتى نستبعد عنصر المفاجأة، وحتى يتم الإعداد لمثل هذه المثبطات.

ولكن الصدق في العمل ووجود فئة واسعة من الطلاب والإداريين والأستاذة، بالإضافة إلى عنصر العدل في توزيع المهام وفي منح الحقوق وإقرار الواجبات على كل طرف؛ كل هذا يعين في الدفع بعجلة الإبداع والتفوق، خاصة إذا كان كل من يُحسن يلقي التحفيز والتشجيع، وكل من يسيء ويُبصر على ذلك يلقي الزجر والتأنيب، حتماً ومؤكداً



أنه يزيد من صقل المواهب ويُشجع كل الأطراف على التفاني والإتقان، أما إذا كان المحسن والمسيء في درجة واحدة فحتمًا هذا سيؤدي بالمحسن للاقتناع بأن إتقانه وتفانيه وإبداعه سيضمم مع الوقت شئنا أم أبينا. والجلي أن الجامعات بالدول الغربية، والتي كانت لنا فرصة زيارتها نجدها قد خطت خطوات متقدمة جدا جراء عوامل عديدة أهمها:

- التحرر الفكري ومرونة التعامل وفق الضوابط والقواعد العامة للتعامل والسيطرة سلفا.
- وجود سياسة التحفيز والتشجيع، والدعم المستمر لأصحاب الإبداع والتفوق والنبوغ.
- وجود أهداف مرتسمة لدى الأقسام والكليات والجامعات.
- الثقة بين أطراف حلقة التعليم الجامعي الطالب الأستاذ والإدارة الجامعية.
- الانفتاح على المحيط الخارجي وباقي الشركاء، مما يجعل للمؤسسة الجامعة موارد مالية خاصة عن طريق الاستشارات والأبحاث التي يقدمها الباحثون أو الطلاب المتمرسون- في مراحل ما بعد التدرج-
- التبادل بين المؤسسات الجامعية الداخلية والأجنبية مما يؤدي إلى تلقح الأفكار وتبادل الخبرات مع الاحتفاظ بحقوق الملكية الفكرية والأدبية لكل طرف.
- التركيز على البعد الأسري والاجتماعي للباحثين خاصة المتميزين منهم وهذا بتغطية العديد من الصوارف الوقتية - أي ما يصرف أوقاتهم في غير المجال البحثي- بحيث يتم التكفل بالجوانب المعيشية والصحية لهم ولأسرهم تجنبًا لشروء الذهن وإضاعة الوقت والجهد، خاصة وأن أوقات التُّخب العلمية تقدر دقائقها بالنفيس من الأموال.

● سبل رفع الأداء بين مؤشري الإدارة الجامعية والإرادة الجماعية:



يمكن للأستاذ الباحث وإن لم يكن ضمن الطاقم الإداري أن يسهم عن طريق مبادراته الشخصية وإن لم تكن رسمية في العديد من الأنشطة خاصة ما تعلق منها بالمحاضرات التوجيهية، أو الإسهام ضمن اللجان العلمية والتنظيمية للمؤتمرات والملتقيات الوطنية والدولية، بينما إن كانت السلبية هي السمة البارزة فإن المهام الرسمية المتعلقة بالتدريس ورصد العلامات لا يتم القيام بها على أكمل وجه.

وقد كانت لنا تجربة بإدارة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الجلفة بالجزائر بإنشاء مركز خاص للتطوير والتميز - في صيغة منتدى علمي تابع لمركز الأنشطة العلمية والثقافية- بترخيص من رئيس الجامعة وقد قام هذا المركز بالعديد من الانجازات؛ أبرزها المحاضرات الرمضانية للتحضير لطلبة الماجستير وقد حققت نتائج فائقة لمن هم مقبلين على المسابقات الوطنية للقضاء أو التوثيق أو الإدارة أو الدراسات العليا، وكذا التحضير للعديد من الندوات والأيام الدراسية، وبعد صدور مقرر التعيين الخاصة عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، دخلنا مرحلة جادة وحاسمة في تطوير أداء الكلية وذلك بوضع خطة عمل وتلافي كل المشاكل التي كان يعاني منها القسم - طلبة وأساتذة ومستخدمين-؛ وقد كانت أبرز المشاكل المرصدة - حسب أهميتها - مايلي:

- وجود صراع بين الأساتذة مما أدى إلى انقسامهم إلى فئتين، كل ما تقوم به فئته فهو بالضرورة ضد إن لم نقل لمجاهمة الفئة الثانية.

- عدم احترام رزمة العمل وجدول التدريس والانعدام المطلق للأنشطة العلمية والمبادرات الفكرية.

- عدم وجود رصد إلكتروني لمحاضرات وحضور الأساتذة والاعتماد الكلي على ما هو مدون على الورق وانعدام للتكنولوجيا ولو المبسطة منها.

- الاهتمام بقضايا لا يمكن ذكرها بهذا الموضوع.

وقد أكد مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية التابع لاتحاد الجامعات العربية الأسس التي تركز عليها عملية تطبيق الجودة والإعتماد وأهمها:



1. التركيز على الاستفادة في مخاطبة الاحتياجات الأساسية " الطالب، المجتمع، سوق العمل".
2. القيادة "توحيد الرؤى والأهداف والاستراتيجيات في المجتمع التعليمي".
3. إشراك الأفراد "تعزيز المشاركة الفعالة ومراعاة المساواة لجميع من لهم ارتباط بالتعليم دون تفرقة وفتاحة الفرصة لأن يستخدموا كامل قدراتهم لصالح التعليم والمجتمع بأسره".
4. التركيز على العمليات "الاهتمام بالعمليات والطرق إلى جانب المنتج أو المخرجات".
5. التطوير و التحسين المستمر.
6. الاستقلالية
7. المنافع المتبادلة ورضا المستفيد" اتباع مدخل مختلف المشاركين من مراجعين وطلاب والمجتمع بشكل شامل من شأنه تعميم الفائدة من تطوير ونقل المعرفة والمهارات"<sup>(1)</sup>.

ثانياً: التكامل المجتمعي ورفع مقياس أداء جامعات العالم الإسلامي:

1. التكامل المجتمعي بين أطر المعلوماتية واقتصاد المعرفة: يدل هذا على الاقتصاد الذي تكمن فيه الأفكار والمعلومات وأشكال المعرفة الأخرى وراء الابتكار والتوسع الاقتصادي وفي اقتصاد المعرفة لا تعمل أغلبية القوى العاملة بمجموعها في إنتاج السلع والبضائع المادية وتوزيعها، بل في أنشطة التصميم والتطوير

والتقانة والتسويق والبيع وتقديم الخدمات المرتبطة بذلك، ويتميز هذا النوع من الاقتصاد بالتدفق الدائم للمعلومات والآراء، ويتعاضد الدور الذي تؤديه وتستغل تؤوله العلوم والتقانة، بل أننا كما يرى أحد الباحثين تُكسب المال من الأثير، إن ما ينتج لا يمكن وزنه ولا لمسه أو قياسه ولا خزنه في الموانئ أو وضعه في

1. اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية، دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الإتحاد، عمان ، 2008م، ص 7.



المستودعات أو شحنه برا أو بحرا أو جوا، إن مصدر الرزق الأكثر يعود إلى ما تقدمه من خدمات ومشورات ومعلومات وتحليلات سواء اتخذنا موقعنا من خيوط الهاتف أو مكاتب المحاماة أو الدوائر الحكومية أو المختبرات العلمية، إننا ننشط جميعا في عالم الأثير<sup>(1)</sup>.

ونجد بأن الاستثمارات في اقتصاد المعرفة على شكل التعليم في المدارس والمعاهد العامة والإنفاق على تطوير البرمجيات الحوسبية والبحث والتطوير أجزاء كبيرة من الميزانيات العامة لعدة دول إذ أن السويد على سبيل المثال قد استثمرت ما يعادل "10.6" بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في اقتصاد المعرفة سنة 2005م، واحتلت فرنسا المرتبة الثانية بعدها نظرا لما تنفقه في مجال التعليم العام<sup>(2)</sup>.

إن سمات مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة بالمفهوم الذي أوضحناه سابقا تكاد لا تذكر في علمنا الإسلامي، وإذا حاولنا إبراز بعض هذه السمات للتوضيح سنجد العالم العربي يحتل المراتب الأخيرة، وما من شك في أنه لا يشارك أصلا أو يساهم في التطور العلمي والتكنولوجي سواء في مجال المعلومات أو في مجال اقتصاد المعرفة؛ إلا ما أبدته بعض الجامعات العربية من جهود في الفترات المتأخرة<sup>(3)</sup>.

فالتكنولوجيا بذلك لا تُستورد بل تنبع من الذات ومن الإرادة الواعية بالمسؤولية المعرفية ثم إن تعريف الأستاذ الجامعي بأنه مدرس ناقل للمعرفة هو تصور ومنظور خاطئ، فهو ناشر للمعرفة ومنشط علمي وأيضا باحث علمي يُنقب في تخصصه عن الجديد والمأمول، وبهذا فالجامعة ليست حقلا لنقل معلومات جاهزة بل هي مصدر للمعلومات المتوصل إليها من باحثيها وإطاراتها وهذا هو الرهان الحقيقي وليس أن نبقي مستهلكين لكل شيء بما في ذلك المعرفة التي لا يصلنا منها إلا الرث والقديم<sup>(4)</sup>.

1. على مُجد شمو ، الاتصال الدولي والتكنولوجيا الحديثة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002م، ص 24.

2. المرجع السابق، ص33

3. كريم مراد، المهنة المكتبية في ظل مجتمع المعلومات، مقال بمجلة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر دورية أكاديمية محكمة ربيع الثاني 1428 هـ - 2007م، العدد 23، ص7..

4. خلية جامعة بسكرة، الجزائر، ضمان جودة التعليم العالي، المبررات والمتطلبات، الملتقى البيداغوجي الرابع، جامعة بسكرة، 25، 26 - نوفمبر 2008م.



وما تفرضه علينا الثورة التكنولوجية ومجتمع المعرفة اليوم هو التحدي العلمي والتكنولوجي، فوضعية البحث العلمي في العالم الإسلامي لا تؤهلنا لأن نُجاري منطق العولمة المبني على التطورات التكنولوجية والعلمية المذهلة؛ والتي هي في حقيقة الأمر نتيجة لاستثمارات ضخمة في التعلم والبحث العلمي، والاستثمار في التعليم والبحث العلمي هو الكفيل بإيجاد حلول لمشاكلنا وخاصة في المجال الاقتصادي، فعلى سبيل المثال نجد أن أكثر من "90% " من بحوث الماجستير تتجه نحو إيجاد حلول للمشاكل الصناعية التي تواجهها الشركات في اليابان<sup>(1)</sup>.

والواقع العربي يقول إن نصيب العالم العربي من الثورة التكنولوجية الحالية لا يكاد يُذكر، بل إن نسبة كبيرة من الشباب العربي لا يحسنون استخدام العديد من التكنولوجيات الحديثة للإعلام الآلي. وفي حديث تلفزيوني لشمس بيريوز وزير خارجية إسرائيل يوضح فيه سبل تثبيت دعائم الدولة العبرية وتكريس تفوقها على العرب قال فيه " ذا كانت الدول العربية التي تحيط بنا من كل جانب تملك الثروات الطبيعية والبتروولية، ونحن لا نمتلكها فإننا نستطيع دون شك حسم الصراع بيننا وبينهم عن طريق التعليم العالي، وعن طريق الثورة البشرية التي نمتلكها وإتاحة التعليم العالي لكل فتى وفتاة في إسرائيل"<sup>(2)</sup>.

ونحن في جامعاتنا زمنيا في بداية الألفية الثانية فقط، حيث تتناثر المعايير المعمول بها، فمحيط الجامعات العربية يعيش ما يسميه البعض بالثورة المعلوماتية الصامتة وهي ثورة أعدت وصيغت خارج نطاقها الحضاري والثقافي، ولم تتمكن بعد من قراءة هذه الوضعيات الجديدة لا من حيث قراءتها كاستشراف للمستقبل، ولا من حيث قراءتها كوضعيات راهنة تستدعي الدمج الآلي والبحث عنم يستوعبها من العالم المتقدم ومن ثمة فمؤسساتنا الجامعية في هذه الوضعية تعيش أزمة تداخل الزمن بصفة فوضوية مما جعلها في وضع انفصامي.

1. نائل إبراهيم عيد، جرائم الإرهاب ، السياسة الجنائية في مجابهة الإرهاب في القانونين المصري والفرنسي ، دار النهضة العربية ، القاهرة؛ 1995م، ص5.

2. المرجع السابق، ص5.



فالثورة الرقمية أخذت منذ مدة تنتج العوالم الافتراضية كبديل عن العوامل الطبيعية، وهي وضعية لم تعد تتناسب مع فلسفة النمو والعقلنة التي حكمت المؤسسات الحديثة وعلى رأسها الجامعة، خاصة أمام تحديات مجتمع المعرفة، وتحدي الحفاظ على الهوية الوطنية.

ووفق هذا اتسع نطاق الأنشطة الاقتصادية والخدمية ، وبدأ تفعيل مصطلح المراجعة كمصطلح اقتصادي على عالم المعلومات والمعرفة بحيث تصبح المعرفة قوة عن طريق مراجعة المعلومات وانتقاء أفضلها وتوظيفه وإعادة تركيبه لإنتاج معلومات أخرى أكثر قوة وفاعلية<sup>(1)</sup>. وبالتالي أضحى مجتمع المعلومات أهم التحديات لأجل جعل المعلومات من صميم البرامج الحكومية ومن أولويات التعاون الدولي. فالجامعة في رسالتها الهادفة الأصيلة هي شجرة أصيلة أصلها ثابت وفرعها في السماء، ولكن لا بد لها من العناية والسقاية والزرير والتقليم، فهي تحتاج إلى معول يجتث به ما حام حولها من أعشاب ضارة قد تتغذى بها، دون أن يكون من هذه الأعشاب أي نفع أو فائدة ، كل هذا حتى تكون ثمار الجامعة يانعة طيبة ونافعة. ومن الواضح كقاعدة كونية أزلية عرفت كل الحضارات، أن من يملك المعلومة يملك القوة ، وأن المعرفة قوة ، فلا مناص من القول بأنه إن كنا من رواد الجهل والتسيب، فنحن نملك الجهل ؛ ويفعل الجاهل بنفسه ما لا يفعله العدو بعده .

والواضح ضمن مقتضيات التعليم العالي أن الجامعة كالمشروع الخاص تهدف لتحقيق الربح المتمثل في ترسيخ الثقافة الأصيلة المعاصرة، ومبدعة في آن واحد بما يتلاءم مع ما يحتاجه السوق وما يدفع بالدولة قدما؛ كما يتعين في هذا الصدد على متخذي القرار والقائمين على عملية صنع القرارات السياسية التعليمية أن يدركوا المسؤوليات الأخلاقية والاجتماعية والسياسية التي تقع على عاتقهم<sup>(2)</sup>.

1. التعليم العالي والعوائد الاجتماعية: يعد المدلول الاجتماعي لقطاع التعليم العالي أحد العناصر الهامة وهو الدليل على تحصيل مكاسب أكثر من خلال منظومة التعليم العالي، وهذا من خلال عائدات قطاع التعليم العالي، مما يؤكد الترابط الوثيق بين القطاع الاقتصادي والاجتماعي وقطاع التعليم

1. توماس ل . فريدمان ، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، محاولة لفهم العولمة ، ترجمة ليلي زيدان ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2000م، ص43.

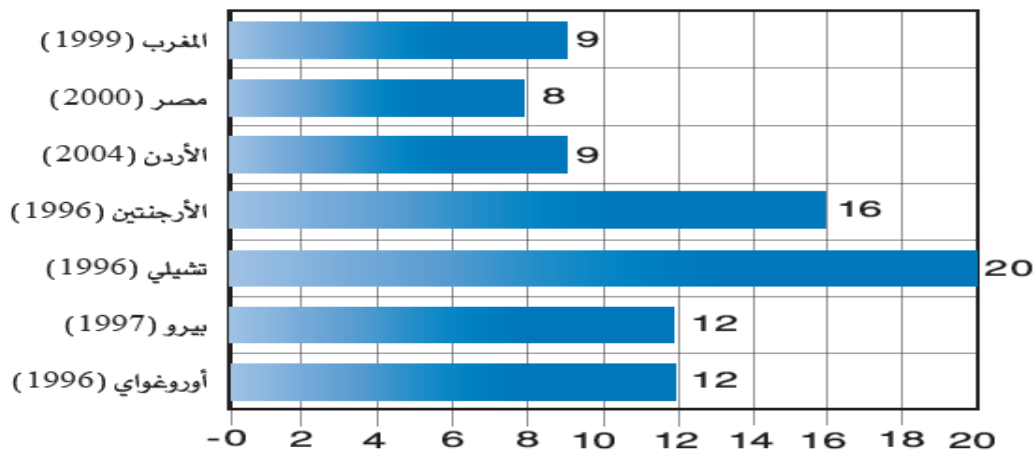
2. لمياء محمد أحمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص45.



العالي؛ ثم إن معدل العائد الداخلي الذي هو مقياس معياري لقياس مدى ربحية الاستثمار في التعليم العالي يقوم بحساب التكاليف والمنافع، آخذاً في الاعتبار التكاليف المباشرة للتعليم العالي " الرسوم ونفقات المعيشة، كلفة الفرصة الضائعة، والوقت الذي يقضيه الطالب لاستكمال تعليمه الجامعي".

{ الشكل 03 }

يبين معدلات العائد الخاصة للتعليم العالي لعدة سنوات



المصدر: كارنوي، 2006.

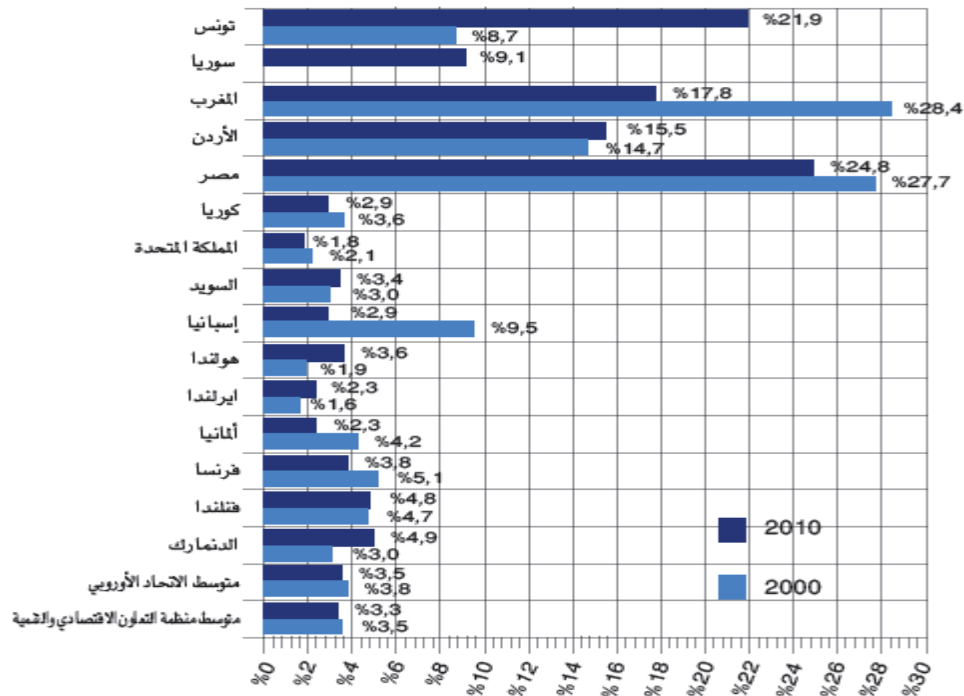




والعاملون سيما بالدول العربية اليوم والداخلون حديثا إلى سوق العمل عاطلون عن العمل بشكل غير متكافئ، فهؤلاء دخلوا إلى العمل بمستويات تعليمية أعلى لكنهم لم يستفيدوا من الوقت أو أو الدراسات الجامعية لعدم التوافق بين الجامعة والمتطلبات الإقتصادية والاجتماعية<sup>(1)</sup>.

{ الشكل 04 }

نسبة العاطلين عن العمل من الحاصلين على درجة جامعية



المصدر: كوساراجوزغرمان 2011.

2. التعليم العالي والانتاجية المجتمعية: يؤدي التعليم العالي أدوارا رائدة في توفير المناخ الملائم لمجموعة المهارات التي تتطلبها القوى العاملة المنتجة، حيث ينبغي أن يكون خريجو التعليم العالي قادرين على

1. العلي، عبد الستار محمد، تطوير التعليم الجامعي باستخدام إدارة الجودة الشاملة، وثيقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول للتعليم الجامعي الإداري والتجاري في العالم العربي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، الإمارات العربية المتحدة، 12 - 14 مارس 1996 م .

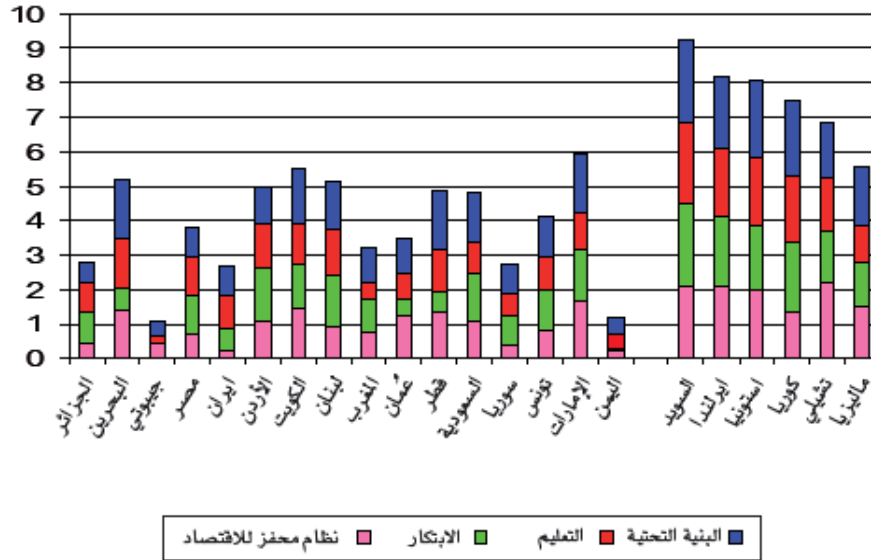


دخول سوق العمل بمهارات معرفية سلوكية تؤهلهم لحل المشكلات التي يتخبط بها المجتمع وترويج الأفكار الجديدة<sup>(1)</sup>.

ومن خلال استخدام مؤشرات عريضة لمقارنة أداء البلدان الإسلامية والعربية بأداء بلدان أخرى لمعرفة مدى استعدادها للمشاركة في اقتصاد قائم على المعرفة يتضح وجود فجوات كبيرة ويعرض الشكل أدناه أربع مؤشرات لقياس : نظام الحوافز الإقتصادية ، القدرة على تطوير نظام الابتكار، أداء نظام التعليم، البنية التحتية للمعلومات، ويوضح أنه في جميع بلدان هذه المنطقة ممن توفرت حولها معلومات تقل هذه المؤشرات الأربعة عما هي عليه في البلدان المقارنة، وتسعى هذه الدول لأجل رفع مستويات الإنتاجية لديها وتطوير خدماتها المعرفية.

{ الشكل 05 }

#### مؤشر اقتصاد المعرفة في البلدان العربية



المصدر: البنك الدولي 2008.

1. سالم حميد سالم ، الجامعة ودورها في بناء مجتمع المعرفة ، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي للتعليم العالي في العراق ، إبريل، خلال الفترة من 11-13 ديسمبر 2001م.



3. معايير تصنيف مؤشرات أداء الجامعات وأهمية التكامل المجتمعي: انعقد بتاريخ 22 و23 أبريل 2008 م مؤتمر يتمحور حول الأطر الرئيسية لاختيار الجامعات العالمية وتصنيفها وقد حضر هذا المؤتمر ما يقارب الأربعين من كبار مسؤولي الجامعات الآسيوية تركز الاجتماع على معايير التصنيف للجامعات العالمية. وللإشارة فإن التصنيف العالمي للجامعات في الغالب ما يختار أفضل 500 جامعة تكون المفاضلة بينها حسب معايير محددة قابلة للقياس توزع الأوزان بينها حسب أهميتها للجهة المصنفة. وإذا كان هناك بعض الجهات المهمة بتصنيف الجامعات على المستوى المحلي، فقد برزت ثلاثة اتجاهات لتصنيف الجامعات على المستوى العالمي<sup>(1)</sup>:

أ. تصنيف جامعة جايو تونج شانغهاي "Shanghai Jiao Tong Uni."

تنشر جامعة جايو قائمة بأحسن 500 جامعة في شهر سبتمبر من كل سنة، وتتضمن طريقة التصنيف أربعة معايير رئيسة يمكن تلخيصها والأوزان لكل منها كما في هذا الجدول:

المعيار	الوصف	النسبة
جودة التعليم	الخريجين الفائزين بجائزة نوبل أو جوائز فيلد للرياضيات	10%
نوعية أعضاء هيئة التدريس	أعضاء هيئة التدريس الفائزين بجائزة نوبل أو جوائز فيلد للرياضيات	20%
	كثرة الرجوع أو الاستشهاد بأبحاثهم	20%
المخرجات المجتمعية للبحث العلمي	الأبحاث المنشورة في أفضل مجلات الطبيعة و العلوم	20%
	الأبحاث المذكورة في كشاف العلوم الاجتماعية والكشاف المرجعي للعلوم الموسع	20%
حجم الجامعة	أداء الجامعة بالنسبة لحجمها	10%

1. لمزيد من التفصيل، أنظر على موقع شبكة المعلومات: سعد علي بن وهف القحطاني، وكيل معهد اللغة العربية، المعايير المستخدمة في تصنيف الجامعات العالمية.



ب. تصنيف "THES-QS" للجامعات العالمية: " THES\_QS  
"World University Rankings

يوضح الجدول التالي معايير التصنيف المتبع ووزن كل منها :

النسبة	الوصف	المؤشر	المعيار
%40	تعتمد الدرجة المعطاة لهذا المعيار على حكم المثيل	تقويم النظرير	جودة البحث
%20	معدل النشر لكل عضو هيئة تدريس		
%10	تعتمد الدرجة على استطلاع آراء جهات التوظيف الخارجي من خلال الاستبانات	تقويم جهات التوظيف	توظيف الخريجين
%5	نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب للعدد الكلي	الطلبة الأجانب	النظرة العالمية للجامعة
%5	نسبة الطلبة الأجانب لمجموع الطلبة		
%20	يعتمد مجموع النقاط على معدل أستاذ طالب	معدل أستاذ طالب	جودة التعليم

ت. تصنيف ويبومترزس "Webometrics":

يعتمد على قياس أداءات وإسهامات الجامعات من خلال مواقعها الالكترونية ضمن المعايير التالية :

النسبة	الوصف	المعيار
%20	حجم الموقع	مخرجات البحث
%15	الملفات الثرية	
%15	علماء جوجل	الأثر
%50	الرؤية للرابط	



وبالنظر إلى معايير التصنيف أعلاه، يمكن القول بشكل قاطع أنه لا مكان للجامعات غير البحثية في قائمة أفضل خمسمائة جامعة عالمية، وأن البعد المجتمعي من أبرز نقاط التقييم من خلال المخرجات أو من خلال التوظيف وغير ذلك.

### رابعاً: العوامل الفاعلة لدعم مؤشرات التعليم العالي بالعالم الإسلامي

هناك العديد من المعوقات العامة والخاصة التي تحول بين التعليم العالي والغاية المتوخاة منه، وهذا ما يتطلب إرادة فاعلة تأخذ بالعيد من المسببات لتجاوز هذه العراقيل:

1. وجوب الاضطلاع بتغيرات نوعية في أنظمة التعليم العالي بما يتلاءم مع اقتصاد السوق ومع العولمة الزاحفة حتى نكون في مستوى المواجهة.
2. الموازنة بين معطيات التوازن بين الإنتاجية والاستهلاكية حماية للطاقات العلمية وللحفاظ من جهة ثانية على الاقتصاد الوطني بكل مستوياته خاصة بما يشترك في نقاط تقاطع مع إنتاجية التعليم العالي.
3. تحديد مسؤوليات كل الفاعلين في سلم التعليم العالي من الطالب إلى الهيئات الوصية المكلفة بل وإلى سياسة الحكومة ، مع ضرورة رسم الأهداف المستقبلية<sup>(1)</sup>.
4. ضرورة الخروج من الأساليب الكلاسيكية التي يبنى على الكم على حساب النوع، وذلك بالتحديث للمناهج والأسس العلمية للمعارف والعلوم وإعطاء التعليم العالي البعد العلمي الفعال.
5. ضرورة تحقيق الروابط بين التعليم العالي ومراحل التعليم السابقة وفي كل المستويات الأخرى.
6. الابتعاد عن الأفكار الضيقة القائمة على العنصرية والأبعاد الجغرافية والإيديولوجية .
7. ضرورة انشغال الفئة الباحثة بواجبهم كباحثين ونشر ما توصلت إليه بحوثهم والافتداء بما كرسته شريعتنا السمحاء؛ التي لم تأخذ منها لا بالقليل ولا بالكثير ، وابتعدنا عن كل مظاهر التمييز والتفاني في أداء الرسالة

1. رضا نير ، مقال منشور بمجلة الإدارة، المدرسة الوطنية للإدارة الجزائر ، العدد الأول 2002م، ص 77.



8. التعليمية والمعرفية المقدسة ، هذه المظاهر التي أضحينا نجدها في الجامعات الغربية ومن ذلك ما يشيع عن الجامعات الأمريكية<sup>(1)</sup> ومنها:

- أنشر أو اختبئ "Publish or perish".
- إبتكر أو انتحر "Innovate or evaporate".

### الخاتمة:

وإذا ما أردنا الوقوف عند مكمّن الأداء السيئ والسليبي لجامعاتنا ومؤسساتنا التعليمية<sup>(2)</sup> ، فنجد أن مسبباتها متمثلة بإيجاز في الآتي:

- عدم وجود أهداف واضحة يتم رسمها بشكل واضح وبصفة مسبقة لأنه كما يقول المبدأ "إذا فشلت في التخطيط فقد خططت للفشل"؛ لأنه بانعدام خطة واضحة للوصول إلى هدف واضح يجعلنا أمام تفهقر وضبابية، بالإضافة إلى ارتباط هذه المؤسسات بالكم لا بالنوع، حيث أنه في حصيلة أدائها يعمد القائمون عليها إلى تعداد عدد المتخرجين وعدد الأساتذة المؤطرين وعدد كل شيء عاقلا كان أو غير عاقل.
- تأثير الأداء السيئ لهذه المؤسسات الجامعية على الإطارات والنُخب العلمية، حيث أنها دخلت في بوتقة انعدام الأهداف إذ لا يعدو الباحث والأستاذ أن يكون موظفا إداريا يتولى مهمة تلقين الطلبة دروسا أكل الدهر عليها وشرب، ثم تقييم الطالب شكليا بامتحانات أكثر روتينية ونمطية، وهكذا دواليك، وما يتضح أيضا من خلال انعدام المجالات العلمية المتخصصة، انعدام الإنتاج العلمي الأكاديمي، انعدام الدراسات التحليلية والميدانية في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، انعدام الدراسات الاستشرافية والمستقبلية في جامعاتنا العربية

1. لمياء أحمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص 263.

2. لا يعني ذلك عدم وجود نماذج رائدة في عالمنا العربي والإسلامي فزيارتنا لبعض الدول نجد أنموذجا جيدا للجامعة الإسلامية بماليزيا، جامعة طيبة والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، جامعة الإمام محمد بن سعود وجامعة الملك سعود بالرياض بالمملكة العربية السعودية، ورغم هذا فهي ما زالت في مراتب نأمل أن ترتقي إلى أفضل ما هي عليه.



- تفهقر أداء الطالب الجامعي وهذا كتحصيل حاصل لانعدام الخطة الواضحة وارتباطها بالنمطية العامة للمؤسسة التعليمية، وتقيده بالحصول على المقاييس عن طريق التلقين وجهده في الحصول على أرفع العلامات بما يؤهله للارتقاء، وعدم إشراك أيضا الطالب في انتقاء واختيار ما يلائمه من المناهج.
- الجانب المالي المُرصَد للمؤسسات الجامعية بالعالم العربي، حيث نجد أنها ميزانية ضئيلة جدا مقارنة مع ما يحظى به قطاع التعليم والتربية في بعض البلدان المتطورة، وأيضا راتب الأستاذ الباحث في العديد من البلدان المتطورة وأيضا راتب الأستاذ الباحث في العديد من البلدان العربية خاصة دول المغرب العربي، والعديد من دول المشرق العربي ما يؤثر سلبا على الظروف الاجتماعية للأستاذ والباحث الذي يبقى أسيرا لهذه الأوضاع التي حتما تحول بينه وبين الأداء الحقيقي للباحث<sup>(1)</sup>.
- عدم وجود منهجية واضحة ومُنسّقة بين وزارات التربية والتعليم العالي حيث أن الأداء مرتبط بالنظرية التراكمية والتي تفتقدها الدول الإسلامية والعربية، إذ نجد فجوة كبيرة جدا بين قطاعي التربية والتعليم العالي، إذ من الواجب أن يكون اختيار التوجه التخصصي واضحا وبارزا أثناء فترات التعليم المتوسط أو الثانوي على الأقل، خاصة وأن مقتضيات الحال وضرورات العصر مرتبطة أكثر بالتخصص الدقيق؛ وهذا ما دأبت عليه الدول المتطورة منذ عقود من الزمن إذ يتم رصد الكفاءات وشحن الإبداعات في مراحل متقدمة وتطويرها إلى أن يتم الوصول إلى المرحلة الجامعية.
- عدم وجود ترابط بين قطاع التعليم العالي وباقي الإدارات القطاعية الأخرى، حيث نجد عدم وجود أي تنسيق بين الأبحاث الجامعية -رغم قلتها- وكذا الأطروحات والأبحاث مع الجهات المتخصصة كقطاع البيئة قطاع مديريات الرعاية الاجتماعية، قطاع العدالة، وغيرها من القطاعات الأخرى حيث يتم إعداد البحوث والرسائل وتبقى قيد رفوف المكتبات دون أي فائدة أو جدوى وأهم مسألة أزمة العقل العربي والعقل الإسلامي، حيث أن الركود والتخلف الذي أصاب أمتنا جعلها في حال غيبوبة لم نعد نُدرِك لا على مستوى الأفراد ولا على مستوى المؤسسات ما الأهداف التي نحملها على عاتقنا لأجل النهوض بأمتنا وبعمجتمعنا الإسلامي أمام التحديات العولمية، وكأنه لا هوية لنا وصرنا في حالة من الدهول إزاء التطور الغربي في شتى أطياف الحياة، وعدنا في حال من العجز الكلي على المستوى البدني والعقلي والاجتماعي وحتى الإنساني، وبعدهما كان الإنسان المسلم مضربا

1. علي مُجَد، الاتصال الدولي والتكنولوجيا الحديثة "الاسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى 2002م" ص 16.



للمثل، وأفضل مشهد ما كتبه زيعريد هونكا في كتابها شمس العرب تسطع على الغرب- بعدها صار الخطاب يسوق لكل ما هو غربي فيقال هذا فلان ذو عقل غربي إذا كان منضبطا، وإذا أراد تحديد موعد يقول له موعد غربي أو أوربي لأننا ندرك أن معيار الزمن عندنا بخلاف ما هو موجود في الغرب فالساعة من الزمن عندنا قد تكون 30 دقيقة أو تكون 180 دقيقة أو غير ذلك.

- عملية الاستيراد الجاهز للأنظمة التعليمية من الغرب على اعتقاد أن استقدام نظام متطور لدى الأخر، سيجعلنا أيضا نتطور مع أن النظام التعليمي نظام عقلي ينبغي أن يتطابق مع معطيات اجتماعية وإنسانية محلية وفق الموروث التاريخي والحضاري، الجزائر مثلا كانت تعتمد على نظام تعليمي لفترة تقارب 45 سنة وقبل سنوات قليلة تم اعتماد نظام "L.M.D ل.م.د" أي ليسانس، ماستر، دكتوراه، وفق النموذج المعمول به في كندا تحديدا، ولكن لم يتم تحديد لا أسسه ولا ما هيته، مما جعل بوادر فشله تلوح في الأفق بعد سنوات قلائل من اعتماده.

وكما كان يقال إذا عُرف السبب بطل العجب، فهذه أهم الأسباب في تخلف وتفقر أداء جامعات العالم الإسلامي التي من المفروض أن تصنع العقل العربي المسلم المؤمن بعقيدته ودوره إزاء بلده وإزاء أمته وإزاء الإنسانية قاطبة وستكون معالجة المشاكل السابقة بحزم وجدية طريقا للخروج من النمطية السلبية للكليات الاجتماعية والإنسانية.

تتمثل أهم الخطوات للخروج من مظاهر النمطية السلبية السالف ذكرها فيما يأتي:

- اعتماد أنظمة تتوافق مع الخصائص الحضارية والثقافية لكل أمة.
- إيجاد آليات لربط قطاع التعليم العالي الجامعي بباقي القطاعات الأخرى خاصة إيجاد الحلقة المفقودة بين قطاع التعليم الجامعي وقطاع التربية.
- إعادة النظر في الميزانيات المرصودة للمؤسسات الجامعية، كمرحلة ممهدة للتمويل الذاتي للجامعات والمؤسسات التعليمية الجامعية.

- تحسين الوضع الاجتماعي للباحث في هذه الكليات مما يضمن له وضعاً اجتماعياً يؤهله للتفرغ لأبحاثه ودراساته.





- اعتماد أساليب التحفيز للكفاءات المتخصصة، للحد من ظاهرة هجرة الأدمغة إلى الخارج هذه الكفاءات التي تحمل على عاتقها رسالة ثقيلة وهامة<sup>(1)</sup>.
- ضرورة اعتماد خطط وطنية واضحة وأهداف بينة ودراسات استشرافية لعلاج الأمراض المستعصية التي أصابت مؤسساتنا التعليمية الجامعية.
- ضرورة الخروج من النظرية الكمية إلى النظرية الكيفية النوعية، أي الاهتمام بجدية الأداء الجامعي وعدم الوقوف في إعداد حصيلة هذا الأداء على وجود أرقام بعينها.
- أولوية تحرير مؤسساتنا الجامعية من التسيير البدائي في تعيين مسيري وعمداء الكليات على اعتبارات عشائرية أو مصلحة والاهتمام بالكفاءات وذوي الخبرة في التسيير الإداري الجامعي.

### التوصيات:

- ولعل أهم ما سنوصي به ضمن هذه الدراسة ما يلي:
- ضرورة اعتماد هيئة عليا للتواصل الإسلامي العربي لتوحيد الجهود في مجالات التعليم العالي، بُغية توحيد الاستراتيجيات والأهداف والمفاهيم ودعم حركة البحث العلمي، وكذا ضرورة توحيد العمل للحد من اتساع الفجوة الرقمية بين المؤسسات الجامعية للدول العربية وغيرها من الدول، مع أولوية تطوير المناهج التعليمية على كل الأصعدة والمستويات، ودعم التعاون المتبادل فيما بينها لأجل إيجاد إقامة جسر التكامل بين الجامعة والمجتمع وحتى تحظى بمستوى محترم في التصنيف العالمي.
- ضرورة إيجاد الترابط القطاعي بين القطاعات والوزارات ذات البعد التكاملية كوزارة التعليم العالي ووزارة العمل، وزارة الصحة، وزارة الصناعة ووزارة الزراعة وغيرها لأجل إيجاد لحمة التكامل البحثي والتطبيقي. ولأجل ألا تكون الأبحاث العلمية حبيسة الرفوف والأدراج.

1. شيوع فكرة أن العلوم العقلية مرتبطة بالرياضيات والفيزياء... وكان العلوم الاجتماعية والإنسانية غير مرتبطة بالعقل بالإضافة إلى ذبوع منطق أن الطلاب المتفوقين يوجهون إلى كليات الطب، و الصيدلة، و الهندسة، أما الطلاب ضعيفي المستوى يوجهون مباشرة إلى كليات العلوم الاجتماعية و الإنسانية، كما كان الطلاب بالجزائر مثلا يقولون " أنت تدرس بالجامعة ولأ مسجل آداب".



الأخذ بعين الاعتبار أولوية التكوين والتدريب المستمر لأساتذة الجامعات في مجال التكنولوجيات الحديثة تجاوزا للأمية بمفهومها الجديد ومواكبةً للمستجدات في عالم تقنيات الاتصال الحديثة، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام والتأكيد على استغلال هذه التقنيات الاتصالية الحديثة في الميادين والمجالات النافعة واستغلالها الاستغلال الأمثل والأنجع حتى لا تكون معول هدم لقيمنا ومكتسباتنا الحضارية النبيلة.

مع أولوية تحقيق متطلبات الأمن الفكري الذي يعد لقاحا واقيا لشبابنا من المضار التي تنجم عن المد المعلوماتي العولمي، وحتى تصبح المعلوماتية في حد ذاتها أداة لإدارة الأزمت المعرفية في مؤسساتنا الجامعية التي تضم نخبا علمية موكول إليها الاضطلاع بمهمة تكوين الأجيال تكوينا متكاملًا يضمن لهم التمييز بين الضار والنافع بين القبيح والمليح.

ضرورة محو الأمية المعلوماتية ما يعني التحكم في تكنولوجيات المعلومات وتوفير المناخ الملائم للباحث العربي والمسلم، وكذا أهمية التنسيق بين الباحثين وأصحاب القرار، وإيجاد مصادر تمويل كافية ومستمرة لتطوير الأبحاث العلمية وتفعيلها<sup>(1)</sup>.

وبالتالي فإن سياسة التعليم العالي في غالبية دول العالم الإسلامي كما شبهها أحدهم بأنها رسم على الرمل من الممكن أن تعصف به الريح في هبة من هباتها وتظل المناسي والمشاكل عالقة دون حل؛ تشهق بإطلاالاتها من نص إلى نص ومن برنامج لآخر، ومن قانون مستورد إلى آخر ومن مجالس إلى أخرى تالية.

ويبقى الباحث، و الأستاذ كالورقة المندثرة من شجرة زمن الخريف تتقاذفها الريح من كل صوب وحذب إلى أن تهلك أو تطير "وما الطيران للكل متاح"، وما للباحث أن يرتاح فليس له ظفر به يحفر له جناح ، سيدي الباحث ما عليك حرج وما عليك جُنَاح وها قد اجتمعنا لتتحرر مما نحن فيه أو علنا نجد المفتاح .

بالعلم يبني الناس ملكهم لم يُبني ملك على جهل وإقلال؛

1. الغريب زاهر إسماعيل، تكنولوجيا المعلومات وتحديث التعليم "القاهرة، عالم الكتاب، 2005م" ص 30.